المستـــــور
عند الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب
دراسة حديثية نقدية

د ماجد حميد سويدان خلف

كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم علوم القرآن

د. ثامر عبد الله داود سلمان

كلية العلوم الإسلامية- الرمادي/ قسم الحديث وعلومه

Al-mastoor Taqreeb Al-tatheeb: a critical hadith study is deemed a significant subject matter.

Maged Hamid Swedan Khalaf - Faculty of education of Humani Quran- Sciences section

Thamer Abdulla daud Salman- FacultyIslamic Sciences- epartment of Hadith and Sunnah

ملخص البحث:

الحمد لله رب الأرباب، والصلاة والسلام على حاوي الآداب سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الأحباب.. بعد..

فيعد موضوع **(المستور عند الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب/ دراسة حديثية نقدية)** من الموضوعات المهمة والتي يجب على طالب الحديث معرفتها من خلال دراسته في كتاب التقريب للإمام ابن حجر العسقلاني-رحمه الله- وبقية كتب التراجم التي ذكرت هذه اللفظة، وقد اقتصرت دراستنا لهذه اللفظة -أي المستور- على المباحث الآتية:

- **المبحث الأول:** تعريف المستور أو مجهول الحال عند الحافظ ابن حجر ثم المستور عند علماء الجرح والتعديل وكذا مجهول الحال عندهم وحكم رواية المستور.
- **المبحث الثاني:** وفيه ذكر الرجال التسعة الذين حكم عليهم الحافظ في التقريب بأنهم مساتير ثم أقوال الأئمة فيهم ثم خلاصة القول فيهم.

ثم ختمنا البحث بأهم النتائج.

Abstract

Praise be to Allah, the Lord of the worlds. Alla's peace and blessings be on honored prophet Mohammad and his family and companions. Now to the topic, (the narrator's being not well-known) is one of the important topics that hadith searchers must be acquainted with. Al-mastoor Taqreeb Al-tatheeb: a critical hadith study is deemed a significant subject matter.

The present study pays a very close attention to term and it falls into two sections: The **first** section defines Al-mastoor narrator according to and other scholars. It gives both assessment and a judgment about Al-mastoors. The **second** one mentions the nine narrators that Ibn hajer has considered them as Mastoor followed by scholar's views and judgments about them. Final opinions conclude the section. Eventually, the **findings** conclude the paper.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فقد قمنا بجمع أقوال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله من كتابه (تقريب التهذيب) في الرجال الذين حكم عليهم الحافظ بالستر وقد تكلم عن منهجه في مقدمة كتابه بشكل مفصل، ومن منهجه قال في الفقرة السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، واليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال.

وبعد جمعنا للرجال الذين حكم عليهم الحافظ بالستر أخذنا نبحث عن هؤلاء فظهر لنا تسعة أسماء حكم عليهم الحافظ ابن حجر بالستر وهذا خلاف منهجه منهم سبعة وثقوا من علماء الجرح والتعديل واثنان منهم جرحوا فانتفى عنهم الستر وعلى هذا قمنا بكتابة بحثنا وكلنا أمل أن نخرج بفائدة. ومن الملاحظات التي سجلناها من خلال بحثنا أننا وجدنا الحافظ ابن حجر لا يأخذ بتوثيق ابن حبان وهذه قاعدة عظيمة، فابن حبان منهجه أنه يوثق من لم يقدح به فلا يؤخذ بتوثيق ابن حبان على الإطلاق.

لذلك كان منهجنا في بحثنا هذا أننا لا نعتمد على توثيق ابن حبان فقط، وإنما نعضده بتوثيق من يعتد بتوثيقه من علماء الجرح والتعديل ومن الملاحظات أيضاً أننا وجدنا الحافظ ابن حجر منهجه في المستور أنه يحتج به بخلاف مجهول الحال، فالمستور عنده في كفة التعديل وقد يحتج به لا سيما إذا وجد له متابع أو شاهد، في حين مجهول الحال عنده في كفة التجريح فلا يحتج به مطلقاً.

كل هذا شجعنا لكتابة بحثنا هذا وسميناه «المستور عند الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب».

وانتظمت خطة البحث بترجمة موجزة عن حياة الحافظ ابن حجر – رحمه الله– ومن مبحثين.

– المبحث الأول:

تعريف المستور أو مجهول الحال عند الحافظ ابن حجر ثم المستور عند علماء الجرح والتعديل وكذا مجهول الحال عندهم وحكم رواية المستور.

- **المبحث الثاني:**

وفيه ذكر الرجال التسعة الذين حكم عليهم الحافظ في التقريب بأنهم مساتير ثم أقوال الأئمة فيهم ثم خلاصة القول فيهم.

ثم أنهينا البحث بالخاتمة بيَّنا فيها أهم النتائج.

هذا ومن الله نستمد العون فما كان من صواب فهذا من توفيق الله، ونحمده عليه وما كان من خطأ فمن أنفسنا ونستغفر الله منه.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

- ترجمة موجزة عن حياة الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله:
- **اسمه وكنيته ونسبه:**

هو أبو الفضل، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر، الكناني العسقلاني، المصري، الشافعي، حافظ الدنيا في عصره، قاضي القضاة.

- ولد رحمه الله بمصر، سنة ٧٧٣هـ، وتوفي عنه أبوه وهو طفل سنة ٧٧٩هـ، وتربى في كنف وصيه الزكي الخروبي، حفظ القرآن وهو ابن تسع، وحفظ العمدة والحاوي الصغير وألفية العراقي في علوم الحديث ومختصر ابن الحاجب في الأصول.
- **نشأته:** نشأ وطلب العلم في صغره بمكة في سنة ٧٨٤هـ عند حجته الأولى بحث في عمدة الأحكام لعبد الغني المقدسي على الحافظ أبي حامد محمد بن ظهيرة المتوفى سنة ٧٨٥هـ، وعلى عفيف الدين النشاوري عبد الله بن محمد النيسابوري المكي، وصلى التراويح بالمسجد الحرام بالقرآن الكريم في هذه السنة، وذكر السيوطي: أنه شر ماء زمزم ليصل إلى مرتبة الذهبي في الحفظ فبلغها وزاد عليها، واجتمع له من الشيوخ ما لم يجتمع لغيره من أهل عصره.

درس ابن حجر وأفتى وأملى في مجالس وتولى مشيخة التدريس في كثير من المدارس وولي القضاء، وصنف التصانيف النافعة وانفرد بمعرفة فنون الحديث لا سيما رجاله وما يتعلق بهم.

- **مصنفاته:** صنف الحافظ ابن حجر في التاريخ والسير والتراجم والحديث والفقه، ومن مصنفاته:

- الإصابة في تمييز الصحابة.
- لسان الميزان.
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة.
- الاحتفال ببيان أحوال الرجال.
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه.
- تحفة أهل الحديث.
- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري.
- نزهة النظر. وغير ذلك.

- **وفاته:**

أصيب بإسهال ورمى دم عام ٨٥٢هـ وبقي بهذه العلة إلى أن توفي بعد صلاة العشاء في اليوم ٢٨ من ذي الحجة سنة ٨٥٢هـ، قال السيوطي: وقد غلق بعده الباب، وختم به هذا الشأن. وصلى عليه بمصلى المؤمن بالرميلة خارج القاهرة ولما وصلت جنازته المصلى أمطرت السماء على نعشه، وحضر الصلاة عليه السلطان فدفن بتربة بني الخروبي بين تربة الشافعي ومسلم السلمي بالقرب من الإمام الليث بن سعد مقابل جامع الديلمي، وكان ممن حمل نعشه السلطان فمن دونه من الرؤساء والعلماء[١].

المبحث الأول

- تعريف المستور أو مجهول الحال عند الحافظ ابن حجر – رحمه الله –:

قال الحافظ في مقدمة تقريب التهذيب:

الفقرة السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، واليه الإشارة بلفظ: مستور أو مجهول الحال[٢].

- **المستور عند علماء الجرح والتعديل:**

قال الإمام النووي رحمه الله: رواية المستور وهو عدل الظاهر خفي الباطن يحتج بها بعض من ردَّ الأول وهو قول بعض الشافعيين. قال الشيخ يشبه أن يكون

العمل على هذا في كثير من كتب الحديث في جماعة من الرواة تقادم العهد بهم وتعذرت خيرتهم باطناً[٣].

وقال الذهبي رحمه الله:

الثقة: من وثقه كثير ولم يضعف. ودونه: من لم يوثق ولا ضعف. فإن خرج حديث هذا في الصحيحين فهو موثوق بذلك، وإن صحح له مثل الترمذي وابن خزيمة فجيد أيضاً، وإن صحح له كالدارقطني والحاكم، فأقل أحواله: حسن حديثه. وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين، إطلاق اسم الثقة على من لم يجرح، مع ارتفاع الجهالة عنه وهذا يسمى: مستوراً، ويُسمَّى: محله الصدق، ويقال فيه: شيخ، وقولهم: مجهول لا يلزم منه جهالة عينه، فإن جهل عينه وحاله، فأولى أن لا يحتجوا به[٤].

ويقول الحافظ ابن كثير رحمه الله: مجهول العدالة ظاهراً وباطناً لا تقبل روايته عند الجماهير ومن جهلت عدالته باطناً، ولكنه عدل في الظاهر، وهو المستور فقد قال بقبوله بعض الشافعيين ورجح ذلك سليم بن أيوب الفقيه، ووافقه ابن الصلاح [٥].

وقال إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي الشافعي رحمه الله:

المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر وهو المستور فقد قال بعض أئمتنا المستور من يكون عدلاً في الظاهر ولا تعرف عدالة باطنه[٦].

- **حاصل القول في المستور:**

من خلال سرد أقوال العلماء في المستور تبين لي أن الذهبي رحمه الله يرى أن المستور غير المجهول. فالمستور عنده هو في ميزان التعديل للراوي مع الاختلاف في المراتب.

وأما المجهول ففيه تفصيل والغالب فيه أنه في ميزان التجريح كما ذهب إلى ذلك أيضاً الحافظ ابن حجر.

والذي يبدو لي أن الحافظ ابن حجر رحمه الله يرى أن المستور في الرواية إذا اعتضد بحديث قُبل حديث المستور وبالاستقراء نستنتج أن الحافظ منهجه في المستور أنه في مراتب التعديل في حين المقبول عنده كما ذهب في مقدمة تقريب التهذيب أن المقبول يتابع فأن وجد له متابع قُبل وإلا فهو لين الحديث أي ضعيف بمعنى أن

المقبول والمستور كلاهما يحتاج إلى تعضيد والفرق أن المقبول في ميزان التجريح والمستور في ميزان التعديل والدليل على ما ذكرنا أن الحافظ ابن حجر رحمه الله قال في النزهة[٧] إن وجدنا قرينة تلحقه بأحد القسمين التحق وإلا فيتوقف فيه وإذا توقف عن العمل به صار كالمردود لا لثبوت صفة الرد بل لكونه لم توجد به فيه صفة توجب القبول.

ويقول الأستاذ طارق بن عوض الله:

المستور: هو مجهول الحال؛ وهو: من ارتفعت عنه جهالة العين برواية راويين أو أكثر عنه، إلا أنه لم يوثق من إمام مُعتبر، أي أننا لم نعرف حاله وإن عرفنا عينه. فهذا يصلح للإعتضاد أيضاً. إذ إنَّ رواية الناس عن المستورين دون أن يجرحوهم مما ينفعهم ولا شك فهم أفضل ممن روى عنه الناس وتكلموا فيه، فإذا انضاف إلى ذلك: أن شهد لروايته أصل من رواية غيره من الرواة إذ لا يكون في روايته شيءٌ ينكر، دلَّ كل هذا عند الباحث الناقد على رجحان الإصابة على جانب الخطأ[٨].

- **مجهول الحال:**

عند علماء الجرح والتعديل:

– المجهول عند أئمة هذا الفن ينقسم على:

- **مجهول العدالة:**

بمعنى عدالته مجهولة في الظاهر والباطن وعرف بعينه من خلال رواية عدلين عنه، والأئمة منهم من قبلها بشرط الراوي عنه لا يروي إلا عن عدل. ومنهم من قبلها على الإطلاق بلا بشرط، ومنهم من ردها[٩].

- **مجهول الباطن:**

وهو من جهل باطنه، وعرف ظاهره بالعدل ويسمى بالمستور وقد تكلمنا عنه آنفاً.

- **مجهول العين:**

هو من عرف حديثه من جهة راوٍ واحدٍ، وهنا حصل خلاف بين العلماء في قبول رواية مجهول العين على أقوال[١٠]:

الأول: ردّ رواية مجهول العين على الإطلاق.

الثاني: قبول رواية مجهول العين على الإطلاق.

الثالث: إذا كان الراوي عنه لا يروي إلا ثقة، قبل وإلا فلا.

الرابع: إن زكاه أحد من أئمة الجرح والتعديل، قُبل وإلا فلا.

قال الخطيب رحمه الله:

المجهول عند أهل الحديث من لم يعرفه العلماء، ولا يعرفه حديثه إلا من جهة واحدة، وأقل ما يرفع الجهالة رواية اثنين مشهورين، ونقل ابن عبد البر عن أهل الحديث نحوه [١١].

- حكم رواية المستور:

من خلال هذه الدراسة تبين لنا أن رواية المستور يحتج بها في الغالب عند أئمة هذا الفن بشرط الإعتضاد بحديث صحيح أو حسن أو ضعيف خفيف الضعف يجبر بكثرة الطرق. مع مراعاة المراتب في ميزان الجرح والتعديل وبه قطع الإمام سليم بن أيوب الرازي فقال: أمر الإخبار مبني على حسن الظن بالراوي. ولأن رواية الإخبار تكون عند من يعتذر عليه معرفة العدالة في الباطن فاقتصر منها على معرفة ذلك في الظاهر. وتفارق الشهادة فأنها تكون عند الحكام ولا يتعذر عليهم ذلك فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن[١٢].

قال الزركشي رحمه الله: المجهول باطناً وهو عدل في الظاهر وهو المستور، فعند أبي حنيفة تقبل ما لم يعلم الجرح، وعند الشافعي لا يقبل ما لم تعلم العدالة كالشهادة وكذا قال الماوردي والروياني وغيرهما، وممن نقله عن جزم الشافعي أبو الحسن بن القطان ونقله الكيا عن الأكثرين، ونقله شمس الأئمة عن محمد بن الحسن وقال: نص في كتاب الاستحسان على أن خبر المستور كخبر الفاسق[١٣].

وقال ابن القطان رحمه الله: والحق في هذا أنه لا تقبل روايته، ولو روى عنه جماعة، ما لم تثبت عدالته ومن يذكر في كتب الرجال برواية أكثر من واحد عنه فهملاً من الجرح والتعديل فهو غير معروف الحال عند ذاكره بذلك، وربما وقع التصريح بذلك في بعضهم[١٤].

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله: مجهول العدالة ظاهراً وباطناً لا تقبل روايته عند الجماهير ومن جهلت عدالته باطناً ولكنه عدل في الظاهر وهو المستور فقد قال بقبوله بعض الشافعيين، ورجح ذلك سليم بن أيوب الفقيه ووافقه ابن الصلاح[١٥].

وقال الشيخ الدكتور نور الدين عتر: والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال أي احتمال العدالة وضدها لا يطلق القول بردها ولا بقبولها بل هي موقوفة إلى استبانة حاله(١٦).

ويقول الشيخ أيضاً في حكم الجرح المجمل غير المفسر: في حق من خلا من التعديل على ما اختاره الحافظ ابن حجر في شرح النخبة إذ قال: فإن خلا المجروح عن التعديل قبل الجرح فيه مجملاً غير مبين السبب إذا صدر عن عارف على المختار، لأنه إذا لم يكن فيه تعديل كأنه في حيز المجهول وإعمال قول المجروح أولى من إهماله(١٧).

وخلاصة الكلام:

إنَّ المستور يحتج به وعند الحافظ ابن حجر رحمه الله التوقف في رواية المستور حتى يعتضد بحديث محتج به فعند ذاك يحتج بالمستور.

المبحث الثاني

وفيه ذكر الرجال الذين حكم عليهم الحافظ ابن حجر في التقريب بأنهم مساتير أي أنهم لم يوثقوا من علماء الجرح والتعديل ومن خلال البحث وجدنا علماء الجرح والتعديل يعدلونهم أو يجرحونهم، وهذا خلاف المنهج الذي نهجه في تقريب التهذيب وفيما يلي سرد لهؤلاء الرجال وهم تسعة مع خلاصة الحكم فيهم.

١. إبراهيم بن عمر بن سفينه، لقبه بريه وهو تصغير إبراهيم.قال الحافظ ابن حجر: مستور(١٨).

- **أقوال الأئمة فيه:**

قال ابن حبان فيه: يخالف الثقات في الروايات ويروي عن أبيه ما لا يتابع عليه من رواية الإثبات فلا يحل الاحتجاج بخبره بحال(١٩).

وقال الذهبي: ضعفه النسائي(٢٠).وقال العقيلي: لا يعرف إلا به، أي في الحديث الذي رواه عن أبيه عن جده دخلت على النبي ﷺ وهو يأكل لحم حباري(٢١).

وقال البخاري عن هذا الحديث إسناده مجهول(٢٢).

وقال الدارقطني: إبراهيم بن عمر بن سفينة ضعيف(٢٣).

- **خلاصة القول فيه:**

هو ضعيف لما سبق من كلام أئمة الجرح فيه لا سيما وهو لا يعرف إلا في حديث الحباري كما قال العقيلي. ولم يزكى من أئمة التعديل بل أنه جرح فقد ضعفه النسائي والدارقطني وهو يخالف الثقات فلا يجوز الاحتجاج بخبره كما قال ابن حبان. بل أن البخاري قال عن حديث الحباري إسناده مجهول يعني به إبراهيم بن عمر بن سفينه ومعلوم أن منهج البخاري في ألفاظ التجريح هي في أعلى مراتب القدح ؛ لما عرف عنه رحمه الله من أنه كان يتورع في ذلك.

وحاصل القول: إن إبراهيم بن عمر بن سفينة ليس بالمستور كما هو عند الحافظ ابن حجر رحمه الله.

٢. عبد الله بن خالد بن سعيد بن أبي مريم المدني، أبو شاكر، التيمي مولاهم.

قال الحافظ ابن حجر: مستور[٢٤].

- **أقوال الأئمة فيه:**

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في ترجمة عبد الله بن خالد بن سعيد: ذكره ابن شاهين في الثقات، وقال أحمد بن صالح ثقة من أهل المدينة، وقال الأزدي لا يكتب حديثه، وقال ابن القطان: مجهول الحال.[٢٥]

- **خلاصة القول فيه:**

الذي يبدو لي أن الحافظ ابن حجر جمع بين توثيق ابن شاهين وأحمد بن صالح وبين تجهيل ابن القطان له لذلك حكم عليه بأنه مستور.

وبالاستقراء نستنتج أن الحافظ ابن حجر يرى أن المستور هو أعلى مرتبة من مجهول الحال.

وعلى هذا يكون عبد الله بن خالد هو دون الثقة وأعلى مرتبة من المستور لا سيما وأن منهج الحافظ في المستور من لم يوثق وقد وثق. وتضعيف الازدي لا يعتد به والله أعلم.

٣. موسى بن جبير الأنصاري، المدني الحذاء، مولى بني سلمة، نزيل مصر.

قال الحافظ ابن حجر: مستور[٢٦].

- **أقوال الأئمة فيه:**

ذكره ابن حبان في الثقات[٢٧]، وقال الذهبي في الكاشف: ثقة ولا نعلم فيه جرحاً[٢٨].

- **خلاصة القول فيه:**

هو ثقة وليس بالمستور كما عند الحافظ ابن حجر لا سيما وأن الذهبي قال عنه ثقة ولا نعلم فيه جرحاً.

٤. موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي، المكي، أخو سعيد والد أيوب. قال الحافظ ابن حجر: مستور[٢٩].

- **أقوال الأئمة فيه:**

ذكره ابن حبان في الثقات[٣٠]، وقال العجلي: ثقة مكي[٣١]، وقال الذهبي في الكاشف وثق[٣٢].

- **خلاصة القول فيه:**

هو ثقة، وقد أخرج له الترمذي وحسن حديثه، ومعلوم أن الذهبي رحمه الله قال: وإن صحح له مثل الترمذي وابن خزيمة فجيد[٣٣]. بمعنى أن حديثه حسن، والحسن هو المقبول المحتج به ولا يحتج بالضعيف وعلى هذا يكون موسى بن عمرو يحتج بحديثه وقد وثق أيضاً فهو ليس بالمستور كما هو عند الحافظ ابن حجر رحمه الله.

٥. هانئ بن هانئ الهمداني، الكوفي. قال الحافظ ابن حجر: مستور[٣٤].

- **أقوال الأئمة فيه:**

ذكره ابن حبان في الثقات[٣٥]، وقال العجلي: تابعي ثقة[٣٦]، وقال النسائي: ليس به بأس[٣٧]، وقال ابن سعد: منكر الحديث[٣٨]، وقال ابن المديني: مجهول [٣٩].

- **خلاصة القول فيه:**

هو ثقة، وقول الحافظ ابن حجر فيه مستور هو خالف منهجه إذ هو يحكم على الراوي بالستر إذا لم يوثقه أحد وقد وثق من أئمة يعتد بهم.

٦. وحشي بن حرب بن وحشي بن حرب الحبشي. قال الحافظ ابن حجر: مستور[٤٠].

- **أقوال الأئمة فيه:**

ذكره ابن حبان في الثقات[٤١]، وقال العجلي: شامي لا بأس به[٤٢]، وقال الذهبي: لين[٤٣]، وقال صالح جندة: لا يشغل به ولا بأبيه[٤٤].

- **خلاصة القول فيه:**

هو أعلى من المستور ودون الثقة والذي يبدو لي أن الحافظ ابن حجر رحمه الله قد جمع بين أقوال المعدلين والمجرحين لذلك حكم عليه بالستر وهو خلاف منهجه فقد وثق والله أعلم.

٧. الوليد بن يزيد الهدادي، أبو هاشم البصري. قال ابن حجر: مستور[٤٥].

- **أقوال الأئمة فيه:**

ذكره ابن حبان في المجرحين وقال: منكر الحديث جداً. يروي عن أقوام مجاهيل أشياء مناكير. وكان القواريري يحمل عليه حملاً شديداً[٤٦]. وقال الذهبي: مكثر عن الشيوخ المجاهيل[٤٧].

- **خلاصة القول فيه:**

هو ضعيف لا يحتج به لا سيما وهو مكثر عن الشيوخ المجاهيل ويروي عنهم أشياء ينكر عليه فلا يصح الحكم عليه بالستر وهو خلاف منهج الحافظ رحمه الله.

٨. وهب بن عقبة العامري، البكائي، كوفي. قال الحافظ ابن حجر: مستور[٤٨].

- **أقوال الأئمة فيه:**

ذكره ابن حبان في الثقات[٤٩]، وقال يحيى بن معين ثقة[٥٠]، وقال عبد الله بن أحمد قال سمعت أبي يقول: وهب بن عقبة البكائي كوفي صالح الحديث[٥١]، وقال الذهبي في الكاشف: وثق.[٥٢]

- **خلاصة القول فيه:**

إنَّه ثقة صالح الحديث، وقول الحافظ ابن حجر فيه مستور هو خلاف منهجه فقد وثق من علماء يعتد بتوثيقهم.

٩. يحيى بن أبي بكير النخعي الكوفي. قال ابن حجر: مستور.[٥٣]

- **أقوال الأئمة فيه:**

قال العجلي: يحيى بن أبي بكير، كوفي ثقة حسن العقل طريفاً.[٥٤]

- **خلاصة القول فيه:**

ذكره الحافظ ابن حجر في التهذيب من أجل تمييزه عن يحيى بن أبي بكير العبدي قاضي كرمان وهو ثقة والمميز حكم عليه الحافظ في التقريب بالستر ولم أجد له ترجمة إلا في كتاب تاريخ الثقات للعجلي وقد وثقه.

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

ففي نهاية هذا البحث يحسن ذكر أهم النتائج التي توصلنا إليها:

١. علم رجال الحديث يرتكز على قاعدتين أساسيتين الأولى نظرية علمية وهذه متعلقة بقواعده. والثانية إجرائية تنفيذية وهذه متعلقة بقبول الراوي وتعديله أو برد الراوي وتجريحه.
٢. تبين من البحث أن منهج الحافظ ابن حجر في المستور أنه يحتج به بخلاف مجهول الحال فلا يحتج به.
٣. تبين من البحث أيضاً أن الحافظ لا يأخذ بتوثيق ابن حبان إذا تفرد في توثيقه للراوي وهذا كان واضحاً جلياً إذ إن كل الرواة الذين ذكرهم الحافظ في تقريب التهذيب وحكم عليهم بأنهم مساتير قد وثقهم ابن حبان ومعلوم أن ابن حبان قد ذكر في كتاب الثقات كل من لم يوثق ولم يجرح وهذا من تساهله رحمه الله كما قرر ذلك العلماء.
٤. المستور يختلف عن مجهول الحال، فالمستور يعد في مراتب التعديل في حين المجهول يعد في مراتب التجريح.
٥. عدد الرجال الذين ذكرهم الحافظ في تقريب التهذيب أنهم مساتير هو (١٢١) وكانت نتائج البحث تسعة من الرجال وثقوا من علماء يعتد بتوثيقهم وهذا خلاف منهج الحافظ ابن حجر رحمه الله، واثنين منهم جرحوا فانتفى عنهم الستر وبان حالهم.

هوامش البحث

(١) أخذنا هذه الترجمة من محقق كتاب تقريب التهذيب الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف أستاذ الشريعة بالأزهر الشريف، بتصرف.

(٢) تقريب التهذيب: ٥/١ المقدمة.

(٣) التقريب والتيسير ص٥٠، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص١٤٥.

(٤) الموقظة في علم مصطلح الحديث ص٧٨.

(٥) اختصار علوم الحديث ص٩٢ (الباعث الحثيث).

(٦) الشذا الفياح: ٢٤٧/١.

(٧) نزهة النظر: ٦/١.

(٨) تقريب علم الحديث ص١١٦، ١١٧.

(٩) التقريب والتيسير ص٥٠ بتصرف، النكت على مقدمة ابن الصلاح: ٣١١/١ بتصرف، الشذا الفياح: ٢٤٧/١.

(١٠) النكت على مقدمة ابن الصلاح: ٣١١/١ بتصرف، الشذا الفياح: ٢٤٧/١.

(١١) التقريب والتيسير ص٥٠.

(١٢) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص١٤٥.

(١٣) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي: ٣٤٠/٣.

(١٤) بيان الوهم والإيهام ابن القطان: ١٣/٤.

(١٥) علوم الحديث ص٩٢ (الباعث الحثيث).

(١٦) منهج النقد في علوم الحديث ص٩٠-٩١.

(١٧) منهج النقد في علوم الحديث ص٩٩.

(١٨) تقريب التهذيب: ٤٠/١.

(١٩) المجروحين: ١١١/١ (٢٢).

(٢٠) ديوان الضعفاء والمتروكين: ٥٤/١ (٢٢١).

(٢١) تهذيب التهذيب: ٤٣٤/١.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) الضعفاء والمتروكون لابن الجزري: ٤٤/١ (٩٥).

[٢٤] تقريب التهذيب: ٤١١/١.

[٢٥] تهذيب التهذيب: ١٩٦/٥.

[٢٦] تقريب التهذيب: ٢٨١/٢.

[٢٧] الثقات: ٤٥١/٧.

[٢٨] الكاشف (٥٦٨٧).

[٢٩] تقريب التهذيب: ٢٨٦/٢.

[٣٠] الثقات: ٤٤٨/٧.

[٣١] تاريخ الثقات (١٦٦٣).

[٣٢] الكاشف (٥٧٢٠).

[٣٣] الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي ص٧٨.

[٣٤] تقريب التهذيب: ٣١٥/٢.

[٣٥] الثقات: ٥٠٩/٥.

[٣٦] تاريخ الثقات: ٤٥٥/١ (١٧١٧).

[٣٧] ميزان الاعتدال: ٢٩١/٤ (٩١٩٩).

[٣٨] المصدر نفسه.

[٣٩] المصدر نفسه.

[٤٠] تقريب التهذيب: ٣٣٠/٢.

[٤١] الثقات: ٥٦٤/٧.

[٤٢] تاريخ الثقات: ٤٦٤/١ (١٧٦٧).

[٤٣] الكاشف (٦٠٤٣).

[٤٤] ميزان الاعتدال: ٣٣١/٤ (٩٣٣٩).

[٤٥] تقريب التهذيب: ٣٣٧/٢.

[٤٦] المجرحين: ٧٨/٣ (١١٣٣).

[٤٧] ميزان الاعتدال: ٣٥٠/٤ (٩٤١٨).

[٤٨] تقريب التهذيب: ٣٣٩/٢.

[٤٩] الثقات: ٤٨٨/٥.

(٥٠) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢٧/٩ (١١٨).

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) الكاشف (٦١١٣).

(٥٣) تقريب التهذيب: ٣٤٤/٢.

(٥٤) تاريخ الثقات: ٤٦٨/١ (١٧٩٢).

المصادر والمراجع

١. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، تأليف أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢. البحر المحيط في أصول الفقه لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لعلي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبي الحسن ابن القطان، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض.

٤. تاريخ الثقات لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، دار الباز.

٥. تقريب التهذيب لخاتمة الحفاظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة، بيروت.

٦. تقريب علم الحديث (منهج دراسي يجمع بين أصالة القديم وجدة الحديث).

٧. لأبي معاذ طارق بن عوض الله، دار الكوثر.

٨. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث لأبي زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت.

٩. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

١٠. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لمحمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسين الكحلاني ثم الصنعاني أبي إبراهيم عز الدين المعروف بالأمين،
١١. تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٢. تهذيب التهذيب للإمام الحافظ الحجة شيخ الإسلام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دائرة المعارف النظامية الكائنة بالهند.
١٣. الثقات لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي، أبي حاتم الدارمي البستي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الركن، الهند.
١٤. الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحفظلي الرازي ابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
١٥. ديوان الضعفاء والمتروكين للإمام الحافظ شمس الدين بن عثمان بن قايماز الذهبي الدمشقي، دار القلم، بيروت.
١٦. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح لإبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبي إسحاق الأبناسي القاهري الشافعي، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد.
١٧. الضعفاء الكبير لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية.
١٨. الضعفاء والمتروكون لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٩. الطبقات الكبرى لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري البغدادي المعروف بابن سعد، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
٢٠. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة.
٢١. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بم معبد التميمي، أبي حاتم الدارمي البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي- حلب.

٢٢. موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، مجموعة من المؤلفين، عالم الكتب- بيروت.
٢٣. الموقظة (في علم مصطلح الحديث) للإمام الحافظ المحدث المؤرخ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية.
٢٤. منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين محمد عتر الحلبي، دار الفكر- دمشق.
٢٥. ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.
٢٦. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض.
٢٧. النكت على مقدمة ابن الصلاح لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، تحقيق: د. زين العابدين محمد بن قريج، أضواء السلف، الرياض.